



Criticism of reading Shahrour in his book "The Book and the
Qur'an" The topic of "Inzal and Tanzeel " as a model

Odeh Abdullah^{1,*} & Tariq Abu Sarhan²

Received: 11st Dec. 2023, Accepted: 11st Mar. 2024, Published: 1st Oct. 2024

ABSTRACT

Objective: This study examines the approach taken by Muhammad Shahrour in his division of the Quran, aiming to reveal the methodological and scientific errors he made, as well as his explicit contravening of linguistic rules and the principles of faith and religion. This is explored through his applied study on the meanings of the terms (ballagh and ablagh) and (nazzal and anzal). **Methodology:** The researcher employed the inductive, analytical, and critical methods in this analysis. **Results:** One of the findings reached is that Shahrour's method of dividing the Quran into miraculous and non-miraculous is an innovative approach that distorts the facts. He reverses the roles of clear and ambiguous verses, making the clear ones ambiguous and the ambiguous ones clear, contrary to the explanations established by scholars of Quranic interpretation regarding the meanings of the Quranic texts. **Recommendations:** The study recommended further critique of Shahrour's intellectual legacy by presenting his views, discussing them, and responding to them in a systematic and scholarly manner.

Keywords: Shahrour, Modernity, Quran, Modernists.

1 Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Sharia, An-Najah National University, Nablus, Palestine

*Corresponding author: odeh74a@najah.edu

2 PhD Program: Department of Fundamentals of Religion, Faculty of Sharia, An-Najah National University, Nablus, Palestine. tareqs1974@gmail.com

نقد القراءة الحداثية لشحورور في كتابه "الكتاب والقرآن" موضوع "الإنزال والتنزيل" أنموذجاً عودة عبد الله^{1*}، و طارق أبو سرحان²

تاريخ التسليم: (2023/12/11)، تاريخ القبول: (2024/3/11)، تاريخ النشر: (2024/10/1)

ملخص

الهدف: تقف هذه الدراسة على الطريقة التي سلكها محمد شحورور في تقسيمه للقرآن الكريم، بهدف الكشف عما وقع فيه من أخطاء منهجية وعلمية، ومخالفة صريحة لقواعد اللغة، ومبادئ العقيدة والدين، وذلك من خلال دراسته التطبيقية حول دلالة كل من (بلغ، وأبلغ) و(نزل وأنزل). **المنهجية:** اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي. **النتائج:** ومن النتائج التي تم التوصل إليها: أن طريقة شحورور في تقسيم القرآن الكريم إلى معجز وغير معجز، هي طريقة محدثة وفيها قلب للحقائق، حيث جعل المحكم متشابهاً والمتشابه محكماً، خلافاً لما قرره أهل التفسير في بيان معاني النصوص القرآنية. **التوصيات:** أوصت الدراسة بمزيد من النقد للتراث الفكري لشحورور، من خلال عرض آرائه ومناقشتها والرد عليها بطريقة منهجية علمية.

الكلمات المفتاحية: شحورور، الحداثة، القرآن، الحداثيون.

مقدمة

فلم ينل كتاب من العناية والاهتمام ما ناله القرآن الكريم، فقد عكف عليه المسلمون منذ نزل بالتلاوة والحفظ، والدراسة والتدريس، والشرح والبيان، حتى كثر في علومه التأليف، نحواً، وإعراباً، وصرفاً، وبلاغةً، وبياناً، وتفسيراً... وقد استمرت هذه العناية إلى يومنا هذا، حرصاً على خدمته، وتحقيقاً لوعده الله بحفظه، وسعياً لنيل ثواب الله وأجره، إلا أنه نبئت في هذا الزمان نابتة من أبناء المسلمين الذين تتلمذوا على أيدي المستشرقين، وقد سُموا بالحداثيين، فتوجهوا أو وُجهوا لدراسة القرآن الكريم، وعلومه على اختلاف تنوعها، وتغايرها، من لغوية وشرعية، وقد ساروا في ذلك على غير سنة الأولين من علماء هذا الدين، إنما قلدوا كبار المستشرقين من أعدائه، فقرأوا القرآن قراءة جديدة، محدثة، وفق قواعد وقوانين مبتدعة، لم يعرفها أساطين العلم الأوائل من المسلمين، قواعد وقوانين من وحي فلاسفة ومفكرين، ورجال دين غربيين، وقد أطلقوا عليها القراءة الحداثية، أو القراءة المعاصرة للقرآن الكريم؛ وهي قراءة منفلثة من كل قيد أو ضابط لغوي أو شرعي، أو حتى منطقي، وقد كان من هؤلاء الحداثيين محمد شحورور، حيث تناول القرآن بالدراسة على الطريقة الحداثية المعاصرة، فألف في ذلك مؤلفات عديدة، منها كتابه الموسوم بـ

1 قسم أصول الدين، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

*الباحث المراسل: odeh74a@najah.edu

2 برنامج الدكتوراه: قسم أصول الدين، كلية الشريعة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. tareqs1974@gmail.com

"الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة"، وقد جعل فيه فصلاً، وهو الفصل الثالث، بعنوان: "الإنزال والتنزيل"، جاء فيه على غرار سائر كتابه بالغرائب والعجائب، وهو ما دعاني لتخصيصه بالدراسة، للكشف عما فيه من أخطاء منهجية، وتناقضات لغوية ودينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول فصلاً في كتاب يعد من الكتب المهمة لدى الحدائين والتي تناولت القرآن الكريم بالدراسة، وكون هذا الفصل "الإنزال والتنزيل" تضمن معظم الأفكار الرئيسية فيه، وكون هذه الأفكار تتعارض في قواعدها وفروعها مع المقررات اللغوية والشرعية والمنطقية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: هل خالف شحرو علماء اللغة والتفسير والأصول في حقيقة الكتاب والقرآن الكريم، ودلالة ما جاء فيه من صيغ، وأوزان، وألفاظ؟ ويتفرع عنه أسئلة أخرى عدة، وهي:

1. هل الآيات المحكمات "أم الكتاب" بحسب شحرو قابلة للنسخ والتأويل؟
2. هل خالف شحرو فيما ذهب إليه القواعد اللغوية والأصولية، والثوابت العقدية والمنطقية؟
3. هل جانب شحرو الصواب في دلالة صيغ كل من (بَلَّغ، وأبْلغ) و(نَزَّل وأنزل)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى أمور يمكن إجمالها في الآتي:

1. بيان مخالفات شحرو اللغوية، والتفسيرية، والأصولية، والعقدية عند تفسيره للقرآن الكريم.
2. بيان انحراف شحرو في زعمه أن الآيات المحكمات قابلة للنسخ والتأويل.
3. بيان بطلان ما قرره شحرو من تفريق بين دلالة صيغ كل من (بَلَّغ، وأبْلغ) و(نَزَّل وأنزل).

الدراسات السابقة

في سياق البحث لإنجاز هذه الدراسة وجدت كتباً وأبحاثاً عدة تناولت كتاب "الكتاب والقرآن" لشحرو بالدراسة والتحليل والنقد، ومنها ما يأتي:

- كتاب بعنوان: "التحريف المعاصر في الدين تسلياً في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق"، للباحث: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم: دمشق، ط1، 1418هـ -1997م.
- كتاب بعنوان: تهافت القراءة المعاصرة"، للباحث، د. منير محمد طاهر الشواف، الشواف للنشر والدراسات، ط1، 1993م.
- كتاب بعنوان: "بيضة الديك" نقد لغوي لكتاب "الكتاب والقرآن" للباحث: يوسف الصيداوي.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تناولت فصل "الإنزال والتنزيل" بالدراسة على وجه الخصوص دون سائر الكتاب، في حين تناولت الدراستان السابقتان الكتاب كله، كما اختلفت عنهما في بعض النماذج التطبيقية، أما الثانية فإنها قد وقفت على القواعد العامة التي اتبعتها شحرو دون النماذج التطبيقية التفصيلية، أما تميزها عن الدراسة الثالثة فذلك بكونها عالجت قضايا متنوعة: لغوية، وتفسيرية، وأصولية، وعقدية، وفكرية، في حين اقتصرت الثالثة على القضايا اللغوية فقط.

منهج البحث

اعتمدت في هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والوصفي، وذلك من خلال تتبع فصل "الإنزال والتنزيل" فجمعت ما فيه من قضايا لغوية، وتفسيرية، وأصولية، وعقدية، وفكرية، ووقفت عليها بالتحليل والنقد.

خطة البحث

ولجت إلى موضوع الدراسة دون الخوض في مبحث تمهيدي وفق ما اعتدنا علينا، ودون التعريف بشحرو، خشية من التكرار والإطالة، لوجود ذلك في مظانه في أغلب الدراسات السابقة، ولذلك جاءت الدراسة مكونة من مبحثين، تحت كل مبحث مطلبان، وذلك على النحو الآتي:

- المبحث الأول: أقسام القرآن الكريم بين شحرو وأهل اللغة والتفسير والأصول
- المطلب الأول: أقسام القرآن الكريم ودلالاتها عند شحرو
- المطلب الثاني: أهل اللغة والتفسير والأصول ونقد ما ذهب إليه شحرو
- المبحث الثاني: صيغتا (نَزَّلَ وأنزَلَ) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ) بين اللغويين وبين شحرو
- المطلب الأول: التوجيه الصرفي لصيغتي (نَزَّلَ وأنزَلَ) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ)
- المطلب الثاني: دلالة صيغتي (نَزَّلَ وأنزَلَ) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ) عند شحرو ونقدها

المبحث الأول: أقسام القرآن الكريم بين شحرو وأهل اللغة والتفسير والأصول

المطلب الأول: أقسام القرآن الكريم ودلالاتها عند شحرو

قسم شحرو القرآن الكريم (المصحف) إلى أربعة أقسام؛ وهي: أم الكتاب، وتفصيل الكتاب، والسبع المثاني، والقرآن" (شحرو، 1990)، وبيان ذلك على النحو الآتي (الشواف، 1993):

أولاً: أم الكتاب: وهي الآيات المحكمات التي تشتمل على رسالة محمد عليه السلام، والأحكام، والشرائع، والوصايا، والحدود، بما فيها العبادات، وهي قابلة للاجتهاد بحسب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، باستثناء العبادات والأخلاق والحدود، ولا إجاز فيها. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 7].

ثانياً: القرآن والسبع المثاني: وهي الآيات المتشابهات القابلة للتأويل، والتي تخضع للمعرفة النسبية حسب تطور معارف العصر، وهي آيات العقيدة، فالقرآن هو ما له حقيقة موضوعية خارج

الوعي الإنساني، وهو كلمات الله. أما السبع المثاني فهي بعض الحروف المقطعة في أوائل السور؛ وهي سبع آيات فواتح للسور، وكلاهما يشكلان نبوة الرسول، وهي التي وقع الإعجاز فيها، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]، وقوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِهًا مَّثَانِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 23].

ثالثاً: تفصيل الكتاب: وهو المشتمل على آيات غير محكمات وغير متشابهات. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [آل عمران: 7]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 37].

واستنتج شحور من خلال نظره في الآيات السابقة أن مصطلح "الكتاب" قسمان: آيات محكمات، وأخر متشابهات، وأن مجموع الآيات المحكمات هي الأحكام، وأن صيغة "أخر" بالتركيب تفيد أن الآيات غير المحكمات ليست بالضرورة متشابهة كلها، وإلا لقال "والأخر"، بل فيها ما ليس محكماً ولا متشابهاً، وقد أطلق عليه مصطلح "تفصيل الكتاب"، أما المتشابه منها فقد قسمه إلى السبع المثاني والقرآن العظيم.

المطلب الثاني: أهل اللغة والتفسير والأصول ونقد ما ذهب إليه شحور

الفرع الأول: آراء أهل التفسير والأصول في دلالات الآيات التي احتج بها شحور

أولاً: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]. ويقصد بالكتاب هنا القرآن بإجماع المفسرين (ابن عطية، 2001)، والمحكم: واضح المعنى ظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه أو غيره، وهو ما عليه الجمهور (الشوكاني، 1993). وأم الكتاب: أصله وما ينضم إليه كثيره، وتفرغ عنه فروعُه (ابن عاشور، 1984)، بحيث يرد إليه ويرجع عند الاشتباه (حوى، 2003). أما المتشابهة: فقد ذكروا فيه أقوالاً عدة، أولاً: ما لا يظهر معناه، أو لا تتضح دلالاته لا باعتبار نفسه ولا غيره (الشوكاني، 1993).

وعليه فالمعنى الإجمالي للآية: أن من القرآن آيات واضحات للجميع، وهي الأكثر، ومنه آيات تُشكّل على البعض، والواجب هنا رد المتشابه إلى المحكم (السعدي، 2000).

ثانياً: قوله: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 37]: وخلاصة قول المفسرين بتفصيل الكتاب: أي تبيين ما فرض وكتب فيه من الأحكام والشرائع، والحقائق من الإخبارات الصادقة، والعقائد (أبو حيان، 2001). والمقصود بالكتاب القرآن الكريم، فالشوكاني يرى أن الكتاب للجنس، وأن المراد ما بين من أحكام في القرآن، وعليه يكون المراد بالكتاب القرآن (الشوكاني، 1993).

ثالثاً: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]: ذكر أهل التفسير أوجه عدة في معنى السبع المثاني، فقيل: هي فاتحة الكتاب، وقد نقل هذا عن عمر وعلي رضي الله عنهما (البيهقي، 1999)، وأكثر المفسرين عليه. وقيل: السبع الطوال، وقيل: الأحراب فإنها سبع صحائف، وقيل:

الْقُرْآنُ كُلُّهُ، وَقِيلَ: أفسامُ القرآن وهي الأمرُ والنهي، ومما يُفوي كَوْنُهَا الفاتحةُ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ (الشوكانى، 1993). والمثنائي من التثنية، أو التثاء فإن كل ذلك مثنى تكرر قراءته، أو ألفاظه، أو قصصه ومواعظه، أو مثنى عليه بالبلاغة والإعجاز، أو مثنى على الله بما هو أهله من صفاته العظمى وأسمائه الحسنى (البيضاوي، 1997). وقيل: لَأَنَّهَا تُقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وهذا يعدُّ تثنية في الصلوة (البغوي، 1999).

وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ: هُوَ سَائِرُ الْقُرْآنِ كما قال ابن مسعود رضي الله عنه (البغوي، 1999). وقد صح أن أبا سعيد بن المعلى قال: كُنْتُ أُصَلِّي، فَدَعَانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَلَمْ أَجِبْهُ، فَلُتْ: يا رَسُولَ اللَّهِ إِيَّيْ كُنْتُ أُصَلِّي، قَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ؟ ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قِيلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ، فَلُتْ: يا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قُلْتَ: لَأَعْلَمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ⁽¹⁾. فالسبع المثاني هي الفاتحة، والقرآن العظيم يحتمل أن يكون الفاتحة، أو سائر القرآن؛ وهو الراجح للحديث السابق، وإلا لكان تكررراً.

رابعاً: قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي تَقْسَعُ مِنْهُ جُلُودٌ أَلْدِينِ يَخْتَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 23]: جاء عند النسفي {متشابهاً} يشبه بعضه بعضاً في الصدق والبيان والوعظ والحكمة والإعجاز وغير ذلك، {مثنائي} نعت "كتاباً" جمع مثنى بمعنى مردد ومكرر، لما تثنى من قصصه وأنيائه وأحكامه وأوامره ونواهييه ووعده ووعيده ومواعظه، فهو بيان لكونه متشابهاً؛ لأنَّ القصص المكررة وغيرهما لا تكون إلا متشابهة، وقيل: لأنه يثنى في التلاوة فلا يمل (النسفي، 1998).

ما ذكره أهل التفسير في شأن المحكم والمتشابه والكتاب والقرآن متفق مع ما ذهب إليه أهل الأصول، فالجصاص يرى أن المُحَكَّم لا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا، وَالْمُتَشَابِهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ (الجصاص، 1994)، وأبو الخطاب الكلوزاني يرى أن ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان هو المحكم، وما احتاج إلى بيان هو المتشابه. وقيل: مَا يَتَوَرَّدُ بَعْلَمِهِ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُتَشَابِهُ (الغزالي، 1993). أما الكتاب أو القرآن فهما بذات المعنى عند الأصوليين، وهو: الأصل الأول، أو الدليل الكلي الأول الذي لا خلاف فيه بينهم. وقد حدوده الغزالي بقوله: "مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمُصْحَفِ عَلَى الْأَحْزَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا، وَتَعْنِي بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ الْمُنَزَّلَ" (الغزالي، 1993). وعرفه ابن مفلح بقوله: "الكتاب: القرآن، وهو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف تواتراً" (مفلح، 1999).

يتضح مما سبق أن ما ذهب إليه شحور من تقسيم للمصحف الشريف لا علاقة له من قريب ولا بعيد بالمعاني والدلالات التي جاءت في كتب التفسير والأصول، والتي يعول عليها في فهم كتاب الله تعالى، وعليه فما جاء به شحور تقسيم ومعان مبتدعة لم يسبق إليها، إنما هي من بنات أفكاره الناتجة عن توجهاته الفكرية المتأثرة بالاستشراق والمستشرقين (الميداني، 1997).

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت: 256هـ)، صحيح البخاري، ط3. تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير: بيروت، (1407هـ/1987م)، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، ح4474، (17/6).

الفرع الثاني: نقد طريقة شحورور في تقسيم القرآن والدلالات المنبثقة عنها

الطريقة التي سلكها شحورور في تقسيم القرآن منتقدة من جوانب عدة، وذلك على النحو الآتي:

النقد اللغوي والتفسيري

1. ما جاء به شحورور من تقسيم للمصحف لا مستند له لا من لغة ولا شرع، وقد ظهر ذلك من خلال تتبع أقوال أهل التفسير بالأثر والرأي كما سبق.
2. إن تقسيم شحورور القرآن الكريم وتجزئته يتعارض مع المعنى اللغوي لجذره، يقول ابن فارس: "(قري) القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع؛ من ذلك القرية: سميت قرية؛ لاجتماع الناس فيها... وقد سُمِّيَ بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصاص وغير ذلك" (ابن فارس، 1979). ويقول الراغب: "قَرَأَ، أَي: جمع... والقراءةُ: ضمُّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل... والقراءةُ: اسم للموضع الذي يجتمع فيه الناس" (الراغب، 1991). ومن هذا يتبين أن شحوروراً خالف المعنى الأصلي للجذر اللغوي للقرآن، إذ يدلُّ الجذر على معنى الجمع، في حين ما قام به شحورور يعد تفكيكاً وتجزئاً للقرآن الكريم بصورة تفقده المعنى الذي أراده الله له.
3. إنَّ هذا التَّقْسِيمَ يتعارض مع التَّقْسِيمَةَ القرآنية التَّنَائِيَّةَ التي جاءت بها الآية ذاتها، وذلك من حيث كونها آيات محكمات ومتشابهات. فإن كون الآيات محكمات ومتشابهات وصفان لا يرتفعان سوياً ولا يجتمعان، فإضافة قسم ثالث ينتفي فيه الوصفان، أمر لا يحتمله نص الآية ولا يقبله عقل (ناضرين، 2015).
4. إنَّ هذه التَّقْسِيمَةَ جاءت متوافقة تماماً مع ما نهى الله تعالى عنه أهل الجاهلية الذين جعلوا القرآن عضين، أي أقساماً متفرقة، وأجزاء مشتتة، قال تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ* فَوَرَّكَ لَئْسَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ* عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 90]. يقول السعدي: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ أي: أصنافاً وأعضاء وأجزاء، يصرفونه بحسب ما يهونونه، فمنهم من يقول: سحر ومنهم من يقول: كهانة ومنهم من يقول: مفترى إلى غير ذلك من أقوال الكفرة المكذبين به، الذين جعلوا قدهم فيه لبيدوا الناس عن الهدى" (السعدي، 2000). فشحورور يحذو حذو أهل الجاهلية في تقسيم القرآن، وهو بذلك يخالف أمر الله، ويحل ما حرمه.
5. يتعجب شحورور من علماء التفسير كيف فرَّقوا بين الكتاب في سورة آل عمران؛ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: 7]، ففسروه بالقرآن، وبينه في سورة فاطر؛ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ [فاطر: 31]، ففسروه باللوح المحفوظ رغم أن كليهما معرفة. أقول: زعم شحورور أن المفسرين فسروا الكتاب في قوله: "من الكتاب" باللوح المحفوظ، علماً أنهم لم يقتصروا على هذا المعنى فقط، إنما ذكروه رأياً محتملاً، قال الشوكاني: "'وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ" يَعْنِي: الْقُرْآنَ، وَقِيلَ: اللَّوْحُ الْمُحْفُوظُ عَلَى أَنْ مِنْ تَبْعِيضِيَّةٍ أَوْ ابْتِدَائِيَّةٍ" (الشوكاني،

1993)، أما أكثرهم فعلى أنه القرآن لا اللوح المحفوظ (ابن عطية، 2001)، علماً أن السبّاق واللاحق يؤكد أن المراد هو القرآن الكريم، فقد سُبِّقت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [فاطر: 29]، أي القرآن الكريم، وأُحِقَّت بقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32]، أي الْكِتَابَ الَّذِي أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَهُوَ الْقُرْآنُ (البغوي، 1999)، وقيل: "معاني الكتاب (القرآن) وعلمه وأحكامه وعقائده" (ابن عطية، 2001). فالسبّاق والسبّاق واللاحق يؤكد أن المقصود بالكتاب هنا القرآن الكريم، فلا مسوّغ لعجب شحور، ولا لتقسيمته.

6. إن قوله: ﴿كُتِبَ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: 1] ليس بينها وبين ما سبق في (آل عمران) تعارض (السعدي، 2000)، وإن بدا أن هناك تعارضاً؛ إذ إن الآية في (آل عمران) تدلّ على أن القرآن فيه المحكم من الآيات وفيه المتشابه، في حين تدلّ الآية في (هود) على أن القرآن الكريم كل آياته محكمة، والأمر ليس كذلك، فالمعنى المراد في (آل عمران) من محكمات غير المراد منها في (هود)، إذ المعنى في (آل عمران) هو المعنى الشرعي على ما قرره الأصوليون، وهو ما لا إلتباس فيه ولا يحتمل إلا وجهاً واحداً (ابن كثير، 1999)، أما في (هود) فالمعنى المراد المعنى اللغوي، أي: أن آياته تُنظمت نظماً رصيناً محكماً، ليس فيه خلل ولا تناقض، كالبناء المحكم المرصوف (الزمخشري، 1986). وعليه فلا تعارض بين الآيتين، فكلّ منها لها دلالتها، ويجمع بينهما بحمل الأولى على المعنى الاصطلاحي الشرعي، والثانية على المعنى اللغوي، وكذلك يقال في معنى المتشابه. ومنهم من جمع بينهما على الاشتراك، أي أن المحكم مشترك لفظي يحتمل كلا المعنيين المذكورين سابقاً، فحملت الأولى على معنى والثانية على آخر (أبو حيان، 2001)، وعليه فلا مسوّغ لما ذهب إليه شحور من تقسيم لا يستند إلى لغة ولا شرع. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جملة (أحكمت آياته) في محل رفع على الصفة ل(كتاب)، والتقدير: كتاب محكم الآيات، أو كتاب محكمة آياته، وقد جيء بهذه الصفة لتخصيص الموصوف (الكتاب) بعد أن كان عاماً، والوصف في العربية لا يقع على أحد أجزاء الموصوف من دون أجزائه الأخرى، فإذا قلت: هذا كتاب أحرقت صفحاته، فهذا يعني: أن صفحات الكتاب قد أحرقت كلها، وكذلك آيات القرآن بحسب هذه الآية كلها محكمة، وذلك على خلاف زعم شحور أن بعضه محكم وبعضه غير محكم (الصيداوي، 2011).

النقد العقدي والأصولي

1. عدّ شحور القرآن والسبع المثاني -الآيات المتشابهات القابلة للتأويل- وآيات العقيدة مما يخضع للمعرفة النسبية، وهذا يتعارض مع القطعيّات؛ فمن المسلمّات عند أهل العقيدة أنها لا تُؤخذ إلا عن يقين، وذلك بالدليل القاطع في ثبوته ودلالته، وهو الذي لا يدخله الظن، ولا يقبل التأويل (شلتوت، 2001)، قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: 36]، وقد سماه القرآن الحجة، والبرهان، والسُلطان؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَنْتَهُمْ كَثِيرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: 35]. وقال: ﴿أَمَّنْ يَبْدُو أَلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ

يَزُرُّكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَءَلِهَةٌ مَّعَ اللَّهِ فَلَمْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿64﴾ (النمل: 64)، فكيف تُعدُّ آيات العقيدة بعد هذه البراهين من الآيات المتشابهات؟! إنه لعجب عجاب.

2. يرى شحرور أنَّ المحو والإثبات يقع في أم الكتاب؛ أي أنَّ التغيير إنما يحصل فيها، وأنه ليس لها علاقة بالقرآن، وأنَّ الآيات قابلة للتزوير، والتقليد، وأنه لا يوجد فيها إجاز؛ بل هي في قمة الصياغة الأدبية العربية (شحرور، 1990). وعليه أقول: إنَّ الثابت على سبيل القطع أنَّ القرآن معجز في سوره كلها على طولها وقصرها، واختلاف موضوعاتها، وقد تحدى الله القوم أن يأتوا بمثله، ثم تنزل إلى عشر سور مثله، ثم بسورة مثله، ثم بسورة من مثله، ولم يميز بين قرآن وقرآن، ولا سورة وسورة من حيث كونها معجزة والأخرى غير معجزة، فكلها في الإعجاز سواء، قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: 88]، وعليه فنقسم شحرور القرآن إلى آيات معجزات، وآخر غير معجزات باطل يتعارض مع آيات التحدّي القطعية في القرآن الكريم (عفانة، 1994). أمَّا كونها صيغت صياغة أدبية فهذا يعني أن القرآن من حيث بلاغته على السواء مع بلاغة أهل الفصاحة والبلاغة من العرب، ومن ثمَّ يمكن الاستدراك عليها؛ فليست آيات أم الكتاب إلا نصوصاً أدبية قابلة للنقد؛ لأنها قابلة للزيادة والنقص؛ لما فيها من محو وإثبات، وتغيير، وهو بهذا يؤكد نفي الإعجاز عن القرآن الكريم الذي جعله الله تعالى معجزة نبيه الخالدة.

3. يزعم شحرور أنَّ "أم الكتاب" الذي يجري فيه المحو والإثبات والتغيير هو الكتاب الذي نزل على محمد ﷺ؛ ولذلك نزع عنه صفة الإعجاز، وأجاز دخول الباطل إليه، فكان بحاجة إلى حفظ ورقابة (شحرور، 1990)، إلا أنَّ الحقَّ خلاف ما زعم شحرور؛ فأَمَّ الكتاب في قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكُتُبِ﴾ [الرعد: 39]، هو أصلُ الكتاب، وهو اللوحُ المحفوظ الذي لا يجري عليه تبديلٌ ولا تغييرٌ (البغوي، 1999)، أما ما يتغير ويتم فيه المحو والإثبات فهو ديوان الحفظ، يقول أبو حيان: "قال ابنُ عباس، وَالضَّحَّاكُ: يَمْحُو مِنْ دِيْوَانِ الْحَفْظَةِ مَا لَيْسَ بِحَسَنَةٍ وَلَا سَيِّئَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِكُتْبِ كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلٍ، وَيُثَبِّتُ غَيْرَهُ" (أبو حيان، 2001)، وقبل غير ذلك.

3. إنَّ ادعاء نسبية الآيات المحكمات، والسبع المثاني، والقرآن العظيم، أي تاريخانيتها وكونها منتجاً اجتماعياً في جانب منها يتعارض مع ما جاء في القرآن الكريم من آيات بينات قاطعات في كون ما في القرآن هو الحقُّ المطلق، وأنه صالح لكلِّ زمان ومكان؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: 31]، وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

4. انتقاده لإثبات صفة العلم لله تعالى والإيمان بالقضاء والقدر، وذلك بقوله: "إنَّ المسلمين أصبحوا في هذه الحالة من الوهن ليس لأنهم تركوا الصلاة... وإنما بسبب الخلط في مسألة الحرِّيَّة والقضاء والقدر... والتقرير المسبق لعمر الإنسان ورزقه وعمله، وما هو الموجود

مسبقاً قيل أن يدخل في المدركات وما هو غير الموجود" (شحرور، 1990). أقول: إن الإيمان بالقدر هو الركن السادس من أركان الإيمان، وهو كناية عن الإيمان بعلم الله الأزلي، الذي لا يصح الإيمان إلا به، فإذا ما خالطه شك أو ظن أفضى بصاحبه إلى المروق من الدين، وعليه فقوله يتعارض مع أصل عقدي ثابت ثبوتاً قطعياً، إنكاره أو الشك فيه ردة ومروق من الدين. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: 15]، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِّمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: 46].

5. التقليل من أهمية الانقياد لأوامر الله ونواهيه، والالتزام بالأحكام الشرعية، إذ أن سبب تأخر المسلمين ليس مخالفة هذه الأوامر والنواهي، كما أنهم لم يصبحوا في هذه الحالة من الوهن؛ لأنهم تركوا صلاتهم وصومهم وحجهم وأداء زكاتهم، أو لأنهم شربوا الخمر... (شحرور، 1990). إن مثل هذا التوجه فيه تحريض على معصية الله بالتقصير بالفرائض، وارتكاب المحرمات؛ فهي ليست السبب فيما أصابنا من ذل وهوان كما زعم، وهو بذلك يعارض القطعي من كتاب الله الذي ينص صراحة على إنزال العذاب بهم إن خالفوا أمره، وأعرضوا عن ذكره؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: 124]. وقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَادًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63].

6. قوله: "بأن كلام الله هو عين الموجودات ونواميسها العامة التي تحكم الوجود" (شحرور، 1990) يدل على عقيدة باطلة؛ هي عقيدة وحدة الوجود التي قال بها ابن عربي الصوفي، ومن أقواله التي تدل على ذلك: "وهكذا تجده في صور المعادن والنبات والحيوان والأفلاك والأفلاك، فسبحان من أظهر الأشياء وهو عينها، فما نظرت عيني إلى غير وجهه ... فكل وجود كان فيه وجوده" (ابن عربي، 1984). فهي تنص على أنه ليس هناك موجود إلا الله، فليس غيره في الكون، وما هذه الظواهر التي نراها إلا مظاهر لحقيقة واحدة، هي الحقيقة الإلهية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

7. القاعدة المقررة عند أهل الأصول أنه حال التنازع بين المحكمات والمتشابهات تحمل المتشابهات على المحكمات، وذلك بغرض إزالة الإبهام والغموض (السبت، 1994)، إلا أن شحروراً يأبى إلا المخالفة؛ فقد حمل المحكمات على المتشابهات؛ فكون أم الكتاب فيها محو وإثبات، أي فيها تغيير، بحسب شحرور اقتضى ذلك حاجتها إلى حفظ ورقابة وتصديق، وقد كانت هذه إحدى مهمات القرآن الكريم؛ فالقرآن هو تصديق أم الكتاب؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿تَصَدِّقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: 37]، فهو حافظ ورقيب على أم الكتاب من التزوير، والإضافات، والنقصان؛ لذا جاءت آيات أم الكتاب موزعة بين آيات القرآن (شحرور، 1990). أقول: على الرغم من أن القرآن بحسب شحرور آيات متشابهات تحتمل اختلاف المعاني ومن ثم التأويل، فقد جعله الأصل الذي تحمل الآيات المتشابهات التي فيها تغيير ومحو وإثبات عليه؛ أي يحمل المتشابه الغامض على المتشابه الغامض، ولا شك أن هذا

خلاف الأصل والمنطق؛ فالأصل أنه إذا وجد نص خفي وآخر جلي أن يحمل الخفي على الجلي، أو نص مجمل وآخر مفسر أن يحمل المجمل على المفسر؛ لأنَّ فيها مزيد وضوح وبيان، أمَّا العكس فهو إغراق في الغموض، وعدم الوضوح (الجصاص، 1994)، وعليه فالمنطق السليم والأصل الصحيح هو حمل المتشابهات غير الواضحات على المحكمات التي بلغت أعلى مراتب الوضوح بنفي الاحتمال والنسخ عنها (عبد الله، 1992)، لكنَّه عكس القواعد والأصول بما ذهب إليه من معان ودلالات.

قضايا أخرى عرض لها شحورور ونقدها

لقد تعددت القضايا التي ذكرها شحورور في هذا الفصل والتي تستدعي النظر والنقد، بالإضافة إلى ما سبق، وهي على النحو الآتي:

القضية الأولى: ما يتعلق بعلوم القرآن كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ

1. ما يتعلق بأسباب النزول: يقول في سياق رده وعدم التعويل عليه في فهم آي القرآن: "ومن هذا يُفهم بأنَّ أسباب النزول ليس لها أيُّ معنى في القرآن؛ لأنَّ تنزيل القرآن على النبي ﷺ هو حتميٌّ، سُئل عنه أو لم يُسأل" (شحورور، 1990). ويقول: "قد يقول الفقهاء إنَّ للتنزيل في القرآن أسباباً، وأقول: إنَّ القرآن ليس له علاقة بأسباب النزول؛ لأنه كان سيأتي سُئل عنه أو لم يُسأل" (شحورور، 1990)، وفي المقابل يقول: "بما أنَّ محتويات أمِّ الكتاب ليس لها علاقة بلوح محفوظٍ أو إمامٍ مبينٍ، وليست مطلقاً... فإنَّها تخضع للتبديل والاجتهاد والاختلاف بين أمةٍ وأخرى، وزمنٍ وآخر، وتخضع لأسباب النزول" (شحورور، 1990)، وقد مثَّل لها بقصة عبد الله بن أمِّ مكتوم وما نزل فيها من آيات سورة عبس، وهنا يلاحظ اتباعه للمنهج الانتقائي؛ فتارة يتخلَّى عن علم أسباب النزول، ويزعم أنه لا حاجة له، على الرُّغم من أهميته في فهم الآية التي نزلت على إثره (عباس، 1997)، وتارة يحتج به على ما قرره من مسائل؛ كتاريخانية النصِّ خاصة في "أمِّ الكتاب"، وبمثل هذا يظهر تناقضه، وعدم موضوعيته، وعدم آتياعه للمنهج العلمي في تقرير المسائل، ومثل هذا عنده كثير.

2. ما يتعلق بالناسخ والمنسوخ: يقول: "لذا فعندما طلب النبي ﷺ تخفيض الصلاة -إن صح الحديث- فهذه أمورٌ من أمِّ الكتاب قابلةٌ للمحو والإثبات... فنفهم معنى قوله تعالى: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) [الرعد: 39]، وهنا يكمن السرُّ الأكبر في تسجيل الآيات المنسوخة من أمِّ الكتاب في المصحف؛ وذلك لنتنبيه إلى هذه الحقيقة" (شحورور، 1990). ويقول: "فمقام الرسالة كان في المسموح والممنوع وهذا هو السرُّ الأكبر في وجود النَّاسخ والمنسوخ في أمِّ الكتاب، ووجود التطور في التشريع" (شحورور، 1990). ثم يقول: "ولذلك نُحذِر من الظنِّ أنَّه يوجد ناسخ ومنسوخ في القرآن" (شحورور، 1990). أقول: من خلال العبارتين الأوليين يتبين أنَّ شحوروراً يثبت النَّسخ في أمِّ الكتاب؛ أي في الآيات المحكمات، وينفيه عن آيات القرآن وتفصيل الكتاب؛ أي عن المتشابهات بحسبه، وهو بهذا يخالف ما أجمع عليه العلماء من كون المحكم من الآيات لا يحتاج إلى بيان، ولا يدخله نسخٌ، ولا يقبل

التأويل (عبد الله، 1992)، في حين دخول النسخ على ما تعلق من المتشابه بالأحكام غير ممتنع، وهو بهذا يعكس القواعد والأصول كذلك؛ بسبب ما ذهب إليه من معان ودلالات.

القضية الثانية: ما يتعلق بالجوانب الفكرية والفلسفية

مثالها: قضية قياس الغائب على الشاهد؛ أو ما يُعرف بقياس التمثيل في علم المنطق (عزيزي، 2018): فقد ذكر شحرور عدداً من المسائل قاس فيها الغائب على الشاهد؛ منها قوله: "وبما أن كلام الله هو عين الموجودات ونواميسها العامة التي تحكم الوجود خزنت بشكل ما في لوح محفوظ وفي كتاب مكنون؛ ففي كتاب مكنون يوجد البرنامج العام للكون، وفي لوح محفوظ يوجد هذا البرنامج وهو يعمل" (شحرور، 1990). وقوله: "فالآية هنا تعني القرآن الأصل الموجود في الكتاب المكنون والذي أخذت صورة عنه مترجمة إلى العربية" (شحرور، 1990). يلاحظ في كثير من المواضيع ومنها هذان الموضوعان أنه يتعامل مع عالم الغيب تعامله مع عالم المشاهدة؛ فهذا هو يتحدث عن كلام الله الذي يتمثل بالموجودات وكيفية تخزينه في اللوح المحفوظ وكأنه يتحدث عن شرائح الذاكرة، وجهاز حاسوب يتم تخزين المعلومات فيه، علماً أن كلام الله صفة ذات له، وهي من عالم الغيب، في حين الموجودات ونواميسها التي جسد شحرور كلام الله فيها من عالم المشاهدة. وكذلك حديثه عن القرآن الموجود في الكتاب المكنون وهو من عالم الغيب، يلاحظ عليه أنه يقيسه بأي كتاب ورقي في عالم الشهادة قابل للترجمة والتصوير. وبناءً عليه أقول إنه يستقيم عقلاً قياس الغائب على الشاهد في عالم الشهادة؛ كأن يُقاس الإنسان قبل ألف عام، أو الإنسان الموجود في مكان بعيد عنا على إنسان اليوم أو الذي بين ظهرائنا من حيث خصائصه ومكوناته المادية والمعنوية؛ فإنسان الماضي هو إنسان الحاضر، وإنسان أمريكا هو إنسان فلسطين من حيث خصائصه وطبيعته. أما أن يُقاس الغائب في عالم الغيب على الحاضر في عالم الشهادة فهذا ما لا يقبله عقلٌ سويٌّ؛ فالعقل الصالح للربط لا يعمل إلا فيما يقع تحت الحس، أي إلا ما كان من عالم الشهادة، بحيث يستطيع أن يجري فيه التفكير، فيعقله ويدركه، فيحكم عليه، أمّا عالم الغيب فهو فوق العقل، ومن ثم لا يمكن إعمال العقل فيه مستقلاً عن دليل النقل؛ أي لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال الوحي، وعليه فما يصدر من حكم على أمرٍ غيبي بعيدٍ عن الوحي لا يسمى عقلاً ولا إدراكاً، إنما وهمٌ وخيالٌ، وهو عين ما صدر عن شحرور حينما أعمل عقله الذي يتصف بالعجز والنقص والمحدودية -كسائر البشر- فيما هو مطلق لا تحده حدود؛ فقياس الغائب في عالم الغيب على الشاهد لا ينتج يقيناً، ولا يغني من الحق شيئاً.

المبحث الثاني: صيغتا (نزل وأنزل) و(بلغ، وأبلغ) بين اللغويين وبين شحرور

المطلب الأول: التوجيه الصرفي لصيغتي (نزل وأنزل) و(بلغ، وأبلغ)

التوجيه الصرفي لصيغتي (نزل وأنزل)

الإنزال مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (أنزل)، على وزن (أفعل)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بزيادة الهمزة في أوله (الحملوي، 1990)، والمجرد منه: (نزل): وهو فعل لازم، وقد تعدى بالهمزة، نقول: نزل المطر، وأنزل الله المطر.

التنزيل مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (نَزَلَ)، على وزن (فَعَلَ)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بتضعيف عينه (الحملوي، 1990)، والمجرد منه: (نزل)، وهو فعلٌ لازمٌ، وقد تعدَّى بالتضعيف، نقول: نزل المطرُ، ونزل الله المطرَ.

وقد ذكر العلماء لصيغة (أفعل) معاني عدَّة؛ منها: التَّعدية، والصَّيرورة، والجعل، والسَّلْب، والدُّخول، والوجود (سبوي، 1988). وغالب معانيها التَّعدية؛ فإذا كان الفعل لازماً عدتَّه إلى مفعولٍ واحدٍ؛ كدخل وأدخلته، وإذا كان متعدباً عدتَّه إلى مفعولين؛ كلزم الأمر، وألزمته إياه (الغلاييني، 1996).

ومن معاني صيغة (فَعَلَ): التَّعدية، والتَّكثير، والجعل، والسَّلْب، والدُّخول، والرَّمي، وغيرها (السوالقة، 2008). وغالب معانيها التَّكثير والتَّعدية، والتَّكثير يكون في الفعل نحو "طوّفت وجوّلت" أي أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل نحو "موتت الإبل" أي كثر فيها الموت، وفي المفعول نحو "غلقت الأبواب" أي أبواباً كثيرةً (الغلاييني، 1996).

والقاعدة الأغلبية في ذلك؛ أنّ الفعل المضعّف يفيد التَّكثير إذا كان في أصله متعدباً قبل التَّضعيف، مثل "قَطَعَ" فعل متعد، نقول: قَطَعَ الولد التفاحَةَ، (كسر/ كسّر) فهذا الفعل إذا ضعّفناه "قَطَعَ" يدل حينها على التَّكثير، أمّا إذا كان الفعل في أصله لازماً؛ وهو ما أكده سبوي، وذهب إليه أبو حيان؛ فإنّ التَّضعيف لا يفيد التَّكثير؛ إنّما يفيد النُّقل أي التَّعدية (أبو حيان، 2001). وتأتي الصيغتان بالمعنى ذاته (الزجاج، 1988)، إذ ذكر أنّ (فَعَلت) و(أفعلت) تأتيان بمعنًى واحدٍ مشتركين؛ وذلك كخبرت وأخبرت، وسميت وأسميت (سبوي، 1988).

التوجيه الصرفي لصيغتي (بَلَّغَ، وأبْلَغَ)

الإبلاغ مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (أبْلَغَ)، على وزن (أفعل)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بزيادة الهمزة في أوله، والمجرد منه: (بَلَّغَ): وهو فعل متعد، وقد تعدَّى بالهمزة إلى مفعول ثانٍ، نقول: بَلَّغَ الطالب مراده، وأبْلَغَ المعلم الطالب مراده.

التبليغ مصدر من الفعل الثلاثي المزيد (بَلَّغَ)، على وزن (فَعَلَ)، وهو من الأفعال المزيدة بحرف؛ وذلك بتضعيف عينه، والمجرد منه: (بَلَّغَ)، وهو فعل متعد لمفعولٍ واحدٍ، وقد تعدَّى بالتَّضعيف إلى مفعولين، نقول: بَلَّغَ الغلام الحلم، وبَلَّغَ المعلم الطالب الأمر. والتَّضعيف هنا يفيد التَّكثير كما يفيد التَّعدية؛ لأنّ الثلاثي المجرد منه متعد.

المطلب الثَّاني: دلالة صيغتي (نَزَلَ وأنزل) و(بَلَّغَ، وأبْلَغَ) عند شحور ونقدها

دلالة صيغتي (بَلَّغَ، وأبْلَغَ) عند شحور ونقدها

أحببت أن أبدأ الحديث عن صيغتي (بَلَّغَ، وأبْلَغَ)، من (البلاغ والإبلاغ)؛ لأنّ شحوراً جعلهما المنطلق الذي انطلق منه في تحديد دلالة كلٍّ من (نَزَلَ وأنزل)، فإذا تبين خطؤه هنا فمن المنطقي أن تكون النتيجة التي بناها على هذا الأساس خاطئة.

لقد انطلق شحرور في بيان الفرق بين (نَزَلَ) و(أَنْزَلَ)، وبالتالي بين (الإنزال) و(التنزيل) من خلال التفريق بين (بَلَّغَ) و(أَبْلَغَ)، حيث فرق بينهما، فقال: "إنَّ البلاغَ هي عملية نقل من شخصٍ إلى آخر دون التأكد من أنَّ الشخص المنقول إليه البلاغ وصله الخير، وأصبح جزءاً من مدركاته" (شحرور، 1990). في حين أنَّ الإبلاغ هو إيصال محتوى البلاغ إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ مقصودٍ بهذا البلاغ. ثمَّ استدلَّ على ذلك بأنَّ الله تعالى كَلَّفَ النَّبِيَّ الْمُبْعُوثَ ﷺ إلى النَّاسِ كَافَّةً بالتَّبْلِيغِ، وهذا يقتضي أنَّ المطلوب منه مجرد الدَّعوة والإخبار، وليس عليه إيصاله الرسالة إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ، في حين كَلَّفَ سائر الأنبياء بالإبلاغ، وهذا يقتضي أن يتحرَّى كلُّ نبيٍّ إيصال الرسالة إلى إدراك ووعي كلِّ مواطنٍ (شحرور، 1990).

وقد استدلَّ على معنى البلاغ الذي ذهب إليه بقوله: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: 67]، وقوله r في حَجَّةِ الْوُدَاعِ: "ألا هل بَلَّغْتَ" ¹ ولم يقل: ألا هل أَبْلَغْتَ (شحرور، 1990). ويمكن نقض هذا الفهم من خلال النقاط الآتية:

1. كون الرسول ﷺ كان يخاطب قوماً قد بلغتهم الرسالة على أكمل وجه، فأدركوها، ووعوها، وأمَّنوا بها، ومع ذلك قال: (بَلَّغْتَ) من التبليغ، ولم يقل (أَبْلَغْتَ) من الإبلاغ، ممَّا يؤكد أنَّ المعنى الذي ذهب إليه شحرور غير دقيق؛ وإلا لو كان كما قال، لقال r في مثل هذا المقام: (أَبْلَغْتَ)، أما تعليقه لهذا الاستعمال المخالف للمعنى الذي ذهب إليه؛ وهو استعمال اللفظ (بَلَّغْتَ) بدعوى أنَّه كان في بداية الدَّعوة فهو منقوضٌ بالحقائق التاريخية؛ حيث كان هذا الدعاء واستشهاد الله تعالى على تبليغه في آخر أشهر حياته الدَّعْوِيَّة، فقد كان هذا في النَّاسِ من ذي الحِجَّةِ في السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ لِلْهِجْرَةِ في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهرٍ وثلاثة أيامٍ على التمام (شحرور، 1990)، ولذلك ما علل به شحرور استعمال (بَلَّغَ) في حق نبي الله هود عليه السلام في دعوته قومه على خلاف قاعدته، بدعوى أنَّ الأمر كان في بداية الدَّعوة مردودٌ ومنقوضٌ في كلتا الحالتين؛ إذ كانتا في آخر زمان الدَّعوة على خلاف زعمه كما سيأتي (شحرور، 1990).

2. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: 82]، يقتضي أنَّه تعالى لا يطلب من النبي ﷺ مجرد التَّبْلِيغِ على أيِّ وجه دون أن يُجهد نفسه في إقامة الحجة المقنعة؛ بل على العكس من ذلك؛ فإنَّه طلب أن يكون البلاغ مبيناً، أي تاماً (الشوكاني، 1993) وواضحاً، وموضحاً (الرازي، 1999)، مما يؤكد أنَّه ﷺ مطالبٌ بتبليغهم بحيث يؤدي إلى إدراكهم للبلاغ، ويؤكد ذلك كذلك شدة حرصه ﷺ على إيصال الدعوة لهم على أكمل وجه، وهذا يتعارض مع فهم شحرور لمعنى البلاغ؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كُوبَرٌ عَلَيْنَا لَأَعْرَضْنَاهُمْ فإِنَّ أَسْطِطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: 35].

(1) انظر: مسلم، مسلم بن الحجاج، (261هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ح 1218.

3. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِلَّا أَلْبَلَعُ﴾ [الشورى: 48]، كونهم أعرضوا عن البلاغ يقتضي أنهم أدركوا ما يُبلغوا به، ومع ذلك رفضوه وهذا يتعارض مع المعنى الذي قرره شحرور للبلاغ، وكان الأولى كونهم أدركوا وأعرضوا أن تكون الصيغة في هذا المقام: "إن عليك إلا الإبلاغ" بحسب شحرور.
4. في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلْعَلُّمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: 23]، نبي الله هود عليه السلام بعث في قومه خاصة، وهو مطالب بحسب شحرور بالإبلاغ، وهذا يقتضي أن تكون الصيغة المستعملة في الآية {وأبلغتكم ما أرسلت به}، من (الإبلاغ) لكنّها جاءت (أبلغكم) من (التبليغ أي البلاغ بحسب شحرور)، ممّا ينقض ما ذهب إليه شحرور، أي أنّه ساغ للأنبياء قبل محمد ﷺ أن يبيلغوا دعوتهم (من التبليغ)، وإن لم يُبلغوها (من الإبلاغ) في بداية الدعوة رغم أنّهم بعثوا إلى أقوامهم خاصة (شحرور، 1990)، ومن ثمّ عدم تعدّر الإبلاغ، كما هو الحال مع النبي محمد ﷺ، وهو في ذلك يتناقض مع نفسه كذلك؛ أمّا زعمه أنّ هذا التبليغ (البلاغ بحسبه) كان في هذا المقام في بداية الدعوة قبل أن يتمكن نبي الله هود عليه السلام من إيصال البلاغ إلى وعيهم وإدراكهم فمردود ومنقوض يكون الأمر كان في أواخر دعوة نبي الله هود r، يقول السعدي: "إنّ الله تعالى قد أدرك عليهم النعم العظيمة فلم يشكروه، ولا ذكروه؛ ولهذا قال: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: 26]، أي: مكناهم في الأرض، يتناولون طبيّاتها، ويتمتعون بشهواتها، وعمرناهم عمراً يتذكر فيه من تذكر" (السعدي، 2000)، فأعرضوا، فحلّ بهم العذاب سبع ليالٍ وثمانية أيام حسوماً.
5. في قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِي﴾ [الأعراف: 62]، في (أبلغكم) قراءتان بالتخفيف من الإبلاغ، والتشديد من التبليغ (الجزري، 1995)، فبحسب شحرور شعيب عليه السلام بعث إلى قومه خاصة، وهو مكلف بالإبلاغ، أي بإيصال الدعوة إلى مدارك الناس، لكن لسوء حظ شحرور أنّ (أبلغكم) فيها قراءتان متواترتان، فساغ في حقه التبليغ، والإبلاغ، وبهذا يقع تعارض بين القراءتين إن حملناهما على ما ذهب إليه شحرور، إذ يكون الله تعالى قد أوجب على شعيب عليه السلام إيصال الدعوة إلى مدارك الناس على قراءة، وعلى القراءة الثانية لا يجب عليه ذلك؛ إنّما يكفيه دعوتهم سواء أدركوا أم لا، وهذا يتعارض كذلك مع ما ذهب إليه. والمعنى على التشديد أنّه أراد تكرير الفعل، ومداومته (التكثير)، وهو من معاني صيغة (فعل)، علماً أنّ ماضيه متعدّ، فساغ أن يُفيد هذا المعنى بالإضافة إلى التعدية، أما أبلغ فتفيد التعدية، وهو ما قرره أبو حيان كقاعدة. وما قيل هنا يُقال في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَلْعَلُّمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [الأحقاف: 23]، ففي الآية قراءتان كذلك، مما يؤكد سقوط ما ذهب إليه شحرور⁽¹⁾.

(1) قال ابن الجزري: (وَاحْتَلَفُوا) فِي: أُبَلِّغُكُمْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا، وَفِي الْأَحْقَافِ فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِتَخْفِيفِ اللَّامِ فِي النَّالِيَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِهَا فِيهَا. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (270/2).

دلالة صيغتي (نزل وأنزل) عند شحروور ونقدها

يرى شحروور أن التَّنْزِيلَ: "هو عملية نقل موضوعي خارج الوعي الإنساني" (شحروور، 1990). أما الإنزال: "فهو عملية نقل المادة المنقولة خارج الوعي الإنساني، من غير المدرك إلى المدرك، أي دخلت مجال المعرفة الإنسانية" (شحروور، 1990). لقد بنى شحروور استعماله لصيغتي (الإنزال والتَّنْزِيل) على استعماله لصيغتي (الإبلاغ والتبليغ)، فلما ظهر أن ما قرره سابقاً لا مستند له، وأنه متناقض فيه، اقتضى بطلان ما بُني عليه، ولكن زيادةً في التوضيح والتثبيت سأنتبع ما ذكره في (الإنزال والتَّنْزِيل)؛ للتأكيد والتدليل على ما ذكرت، وذلك على النحو الآتي:

الإنزال والتَّنْزِيل للقرآن ولأم الكتاب وتفصيل الكتاب والسبع المثاني

ما ذكر سابقاً من نقضٍ للتفريق بين (الإنزال والتَّنْزِيل) يقضي ببطلان تقسيماته المزعومة للكتاب؛ إذ قسّمه إلى: أم الكتاب، وتفصيل الكتاب، والسبع المثاني والقرآن العظيم، وبطلان التفاصيل التي ذكرها تحت هذا التقسيم، أمّا نقضها فعلى النحو الآتي:

1. قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: 37]: حمل شحروور هذه الآية على أم الكتاب بمعناه الذي ذكره؛ أي مجموعة ما أحكم من الآيات والتي تتألف من الآيات المتعلقة بالحدود... وكان مما ذكره في شأنها: أن الإنزال والتَّنْزِيل يحصل لها دفعةً واحدةً في أم الكتاب، وأنها أنزلت ونزلت على مدار ثلاثة وعشرين عاماً (شحروور، 1990). وفي هذا تناقض؛ فتارةً يفهم من قوله إن أم الكتاب أنزلت ونزلت -بكلتا الصيغتين- دفعةً واحدةً، وتارةً منجماً، وعلى مراحل، وصيغة الآية (أنزلناه) أي دفعةً واحدةً بحسب المعنى الذي قرره.

2. قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: 1]: جعل شحروور هذه الآية في الكتاب كل الكتاب، وقد أنزله الله دفعةً واحدةً، ومن مكونات الكتاب: أم الكتاب، وتفصيل الكتاب، قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: 1]: فهو يرى أن ذكر التَّنْزِيل للكتاب، وأن أم الكتاب جزء منه، وأنه قد تلازم الإنزال والتَّنْزِيل في كليهما؛ أم الكتاب وتفصيل الكتاب (شحروور، 1990). وأنا أتساءل: هل أنزل الكتاب إنزالاً، أم نُزِّل تنزيراً؟! إن مثل هذا التعبير إنما يدل على أن الإنزال والتَّنْزِيل بالمعنى ذاته؛ وهذا على خلاف تفريقه بينهما.

3. يقول شحروور: "وفي أم الكتاب وتفصيل الكتاب والسبع المثاني تلازم الإنزال والتَّنْزِيل دون جعل" (شحروور، 1990)، أي أن أم الكتاب أنزلت ونزلت على مدى ثلاثٍ وعشرين سنةً، فجعل الإنزال والتَّنْزِيل منجماً، وقد خالف بهذا ما قرره من التفريق بينهما.

الإنزال والتَّنْزِيل للملائكة

1. قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلْنَا مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي ءَابَائِنَا الْأُولِينَ﴾ [المؤمنون: 24]: يرى شحروور أن الله تعالى كان قبل إرسال نوح r يرسل ملائكة على شكل أجسام مدركة؛ ولذلك عبر ب(أنزل) (شحروور، 1990) ، ولكن الذي يبدو أنه فاتته أن الإنزال يكون دفعةً واحدةً، وأن تنزيل الملائكة يكون عبر فتراتٍ زمنيةٍ متلاحقةٍ، وبناءً على تفريقه فالتعبير هنا

ينبغي أن يكون ب(نزل)، علماً أن هذا المعنى لا أصل له؛ فما بعث الله تعالى أبداً ملائكةً لا قبل نوح ولا بعده لدعوة النَّاس وإبلاغهم. وقد ذكر السَّعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: 8]: أن أغلب النَّاس لا يؤمنون بهذه الحالة، وأنهم إذا لم يؤمنوا قضى الله الأمر بتعجيل هلاكهم وعدم إظهارهم؛ لأنها سئة الله فيمن طلب الآيات ثم لم يؤمن بها، ولذلك إرسال رسول من البشر إليهم بالآيات البينات، التي يعلم الله إصلاحها وصلاحها للعباد، وأنها أرفق بهم، بالإضافة إلى إمهال الله لهم خير لهم وأنفع، وعليه فطلبهم إنزال رسل من الملائكة لا من البشر شرُّ لهم، لكنهم كانوا قوماً يجهلون، ومع ذلك لو أنزل عليهم مَلَكٌ لم يطيقوا التَّقِي عنه، ولا تحمّلوا ذلك (السَّعدي، 2000)، وعليه فليس من سئة الله أن يبعث في البشر ملكاً رسولاً.

2. قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خُضْبِينَ﴾ [الشعراء: 4]: يقول شحرور في بيان دلالة التَّنْزِيل: "أما التَّنْزِيل للملائكة فيعني نقله مادية موضوعية خارج الوعي الإنساني؛ كنقل الصوت والصورة عن طريق الأمواج، وكذلك لظاهرة تُرى بالعين، أو تُسمع بالأذن، ولكنها لا تدخل ضمن المدرجات" (شحرور، 1990). أقول: ما قاله شحرور عين التناقض؛ فكيف يكون الشيء في دائرة المحسوس بحيث يُبصر أو يُسمع ثم يُقال: إنه ممَّا لا يدرك ولا يعقل، ومن المعلوم أن منتهى الإدراك والعقل إلى الحسن، بمعنى أن ما كان من عالم الحسِّ والمشاهدة إذا وقع تحت الحسِّ وتوافرت لدينا عنه المعلومات فهو محلٌّ للعقل والإدراك. أما المثال الذي ضربه لذلك وهو شق موسى عليه السلام للبحر، والآيات البينات الثماني الأخر، أو أي معجزة أخرى فلا يقال: إنها ليست من المعقولات ولا المدرجات، كيف يُقال ذلك: وهي الدلائل العقلية التي تثبت صحة نبوة الأنبياء، نعم يعجز الإنسان عن الإتيان بمثلا، أو تفسيرها عقلياً، لكنَّه يدرك أنها أمرٌ خارق للعادة، جرى على يد نبيٍّ، فكان دليله على صدق نبوته، إن مثل هذا الأمر معقول ومدرك، وإلا لما كانت المعجزات دلائل باهرات، وبراهين ساطعات على صدق النبوات (الماوردي، 1997). وكذلك كونه عبر مع (آية) (نُزِّل) التي تفيد التكرار والنزول على مراحل بحسب شحرور، وقد كان الأصل أن يعبر معها ب(أنزل) لتكون دفعةً واحدة، فإن ذلك التناقض يدحض ما ذهب إليه.

3. في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمشُونَ مُطْمَئِنِينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 95]: عبر مع (ملكاً) وهو واحد (لنزلنا) التي تدلُّ على التعدد والتنجيم بحسب شحرور، وكان الأولى أن يعبر ب(لأنزلنا)؛ لأنَّ الملك ينزل دفعةً واحدة، وهذا يثبت فساد ما ذهب إليه. قال أبو حيان: "اليس المعنى على أنَّهم اقتَرَحُوا تَكْرِيرَ نُزُولِ الْآيَةِ، وَلَا أَنَّهُ عَلَّقَ تَكْرِيرَ نُزُولِ مَلَكٍ رَسُولٍ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَلَائِكَةٍ فِي الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، مُطْلَقُ الْإِنزَالِ" (أبو حيان، 2001)، وهذا يؤكد أن المعنى واحدٌ في كلتا الصيغتين وأنَّ المراد من الزيادة التعدية. يقول ابن زنجلة: في قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزِلِينَ﴾ [آل عمران: 124]: قرأ ابن عامر {من الملائكة منزلين} بالتشديد، وحجته قوله: {لنزلنا عليهم من السماء ملكاً} وهما لغتان (نزل) و(أنزل) (ابن زنجلة، 1997).

الإِنزال والتَّنزِيل للمَن والسَّلوى

قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ اللَّغْمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّٰنَ وَالسَّلْوَىٰ كُلَّوٓا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 57]: لاحظ أَنَّ الله تعالى عَيَّرَ مع المَن والسَّلوى، وهما طعامان وليسا طعاماً واحداً (السمين الحلبي، 1998) ب(أنزلنا) الذي يدل بحسب شحرور على الإِنزال دفعةً واحدةً، وكان الأولى أن يعيَّر ب(نزلنا) التي تفيد التَّعدد. وهذا يؤكد تناقض شحرور. يقول أبو حيان: "المَن: اسمُ جنسٍ لا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَفِي الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَقْوَالٌ... وَفِي السَّلْوَىٰ أَقْوَالٌ، مِنْهَا: طَائِرٌ يُسْبِهُ السَّمَانِيَّ، أَوْ هُوَ السَّمَانِيُّ نَفْسُهُ، أَوْ طَيْرٌ حُمْرٌ... وَكَانَتْ تَأْتِيهِمُ السَّلْوَىٰ مِنْ جِهَةِ السَّمَاءِ، فَيَخْتَارُونَ مِنْهَا السَّمِينَ وَيَتْرَكُونَ الْهَزِيلَ" (أبو حيان، 2001)، فيفهم من كلامه أَنَّ التعبير ب(أنزلنا) سائغٌ مع المتعدد، أو الذي يتكرر نزوله، على خلاف شحرور. كما أَنَّهُ عَيَّرَ في قوله تعالى: ﴿يَبْنَوي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَمْ وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّٰنَ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [طه: 80]: مع المَن والسَّلوى ب(نزلنا) ممَّا يُوَكِّد أَنَّهُمَا بالمعنى ذاته، على خلاف زعم شحرور.

الإِنزال والتَّنزِيل للماء

قوله تعالى: ﴿الْمَ تَرَىٰ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 21]: يرى شحرور أَنَّ الآية تشير إلى ظاهرة جريان المياه في الأرض "المياه الجوفية"، وهي ظاهرة قابلة للإدراك الإنساني (شحرور، 1990)، ولذلك عبر عنها ب(أنزل) على قاعدته. في حين يقول تعالى: {وينزل الغيث} أي أَنَّ نزول الغيث ظاهرةٌ تحصل خارج إدراكنا، وذلك من أجل أن يقرَّر ما ذهب إليه، مع أَنَّ ظاهرة نزول الغيث ظاهرةٌ مشاهدةٌ محسوسةٌ، وقد جرت عليها دراساتٌ علميةٌ، فشخصت حقيقتها، وفصلت آليتها، فهل يُقال في مثل هذه الظاهرة أَنَّها تجري في اللاوعي، في حين هي قابلةٌ للإدراك؟! هذا فضلاً عن نزول القرآن في بيانها على التفصيل، قال تعالى: ﴿الْمَ تَرَىٰ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَىٰ الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلْقِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَاذِبُونَ سَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْبُحُورِ﴾ [النور: 43]، أبعد هذا يُقال مثل هذا الكلام؟! ف(أنزل) و(ينزل) كلاهما فيما يدرك، وهما بالمعنى ذاته. قال ابن خالويه: وقرأ الكسائي وحمزة ذلك كله بالتشديد، إلَّا قوله: في (لقمان) (وَيُنَزِّلُ الْعَيْثُ)، وفي عسق: وَهُوَ الَّذِي (يُنَزِّلُ الْعَيْثُ). والحجة لهما في ذلك قوله: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا"، فمضارع أنزل: ينزل بالتخفيف فاعرفه. وعليه ففيها قراءتان بالتشديد والتخفيف؛ ممَّا يُوَكِّد أَنَّهُمَا لغتان والمعنى واحدٌ، لا كما قرره شحرور. هذا فضلاً عن تناقضه في قوله: وقد قرأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي {وينزل الغيث} (في الموضعين) وعلى هذه القراءة يكون الإِنزال مدركاً، وعلى القراءتين فالغيث ينزل موضوعياً خارج الإدراك وهو من المدركات. فكيف تكون في الموضعين مدركاً، ثم ينزل الغيث على القراءتين موضوعياً خارج الإدراك؟! والجواب: إِنَّهُ التَّنَاقُضُ.

حالة طلب العرب فيها التَّنزِيل دون الإِنزال

قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيَّتٌ مِّنْ رُّحْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُفَيْكَ حَتَّىٰ تُنَزَّلَ

عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ فَلَنْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 93]: يرى شحرور أن هذه الآية تصلح مثلاً على طلب العرب من الرسول ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً ليقرؤوه، وهذا يقتضي أن يكون نُقِلَ من اللاوعي إلى الوعي، أي (أنزل إنزالاً)، أما كونه (نُزِلَ تنزيلاً) على ما ذُكِرَ في الآية فهذا يعني أنه لا زال في اللاوعي بحسب شحرور، فكيف إذن يمكن أن يُقرأ؟! والقراءة تتطلب الوعي والإدراك.

نماذج متفرقة في صيغتي (نزل وأنزل)، وهي على النحو الآتي:

1. في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَى لَكُمْ﴾ [المائدة: 101]: كون الأشياء تُبْدَى للسانين، وتظهر عند سؤالهم عن بيانها يقتضي دخولها في مجال الإدراك، وهذا يقتضي بحسب شحرور التعبير ب(يُنزَّل) (بالتخفيف)، لكنه مع هذا عبر ب(يُنزَّل)، مما يقتض قوله.
2. قوله: "إنَّ القرآن أنزل إلى السماء الدنيا دفعةً واحدةً، أي أنه نُقِلَ من اللاوعي إلى الوعي" (ابن مجاهد، 1980)، ثمَّ قوله: "إنَّ القرآن تنزل على النَّبِيِّ ﷺ مفرقاً على مدار ثلاثٍ وعشرين سنةً" (ابن مجاهد، 1980)، والتَّنزِل في رأيه يكون في اللاوعي، فكيف يكون ذلك؟! مع أنَّ الإنزال من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا في حقيقة الأمر هو من عالم الغيب، في حين نزوله على قلب النَّبِيِّ ﷺ في جزء منه من عالم الحسِّ والمشاهدة، وما كان من عالم الغيب هو الأولى بأن يُطلق على عالم اللاوعي (الإدراك)، وما كان من عالم الحسِّ والمشاهدة أولى أن يُطلق عليه عالم الوعي (الإدراك)، هذا ما يقتضيه العقل والمنطق بحسب مصطلحاتهم، أمَّا كلامه فخالف العقل والمنطق. ولو قلنا إنَّ إنزاله إلى السماء الدنيا ليلة القدر يعد نقلاً له من حالة عدم الإدراك إلى الإدراك، فكيف يتنزل بعد ذلك على قلب النَّبِيِّ ﷺ تنزلاً في حالة غير قابلة للإدراك بعد أن أصبح قابلاً للإدراك؟!.
3. تساءل شحرور السؤال الآتي: لماذا لم يتم التَّنزِيل أي: "النقطة الموضوعية بعد الجعل والإنزال" دفعةً واحدةً؟ وقد أجاب عنه (شحرور، 1990) بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: 32]: نلاحظ أنه يأتي بآية تتعارض مع ما قرره في معنى الإنزال والتَّنزِيل؛ إذ قرر أنَّ الإنزال يكون دفعةً واحدةً، أمَّا التَّنزِيل فعلى مراحل، أمَّا الآية فقد أنتت على خلاف فهمه؛ إذ عبَّر الله تعالى عن النزول دفعةً واحدةً ب(نزل)، التي ينبغي أن يعبر بها عما ينزل منجماً، والأولى بحسب شحرور أن يعبر في هذا المقام ب(أنزل).
4. في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: 7]: ردُّ على شحرور في دعواه أنَّ التَّنزِيل يكون في اللاوعي؛ فقد عبَّر الله تعالى مع تنزيل الكتاب في قِرطاس، وفي حالةٍ قابلةٍ للمس الفعل (نزل)، وليس (أنزل) مع أنَّ هذه الحال من عالم الحسِّ والمشاهدة أي عالم (الوعي)، لا عالم الغيب (اللاوعي) ومن ثمَّ يمكن إدراكه، فكلُّ محسوسٍ قابلٌ للعقل والإدراك، وبهذا يخرج من حالة اللاوعي، وهذا يتعارض مع ما قرره شحرور من أنَّ التَّنزِيل لا يكون إلا في اللاوعي، فالأحرى بحسب شحرور أن يقال: (ولو أنزلنا)، فقوله من هذا الوجه أيضاً يتعارض مع التعبير القرآني لها.

5. قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤْرِي سَوْءَئِكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: 26]: عبر ب(أنزلنا) مع اللباس والريش، على الرغم من أن الإنزال حسب شحور يدل على الإنزال دفعةً واحدة، وكون ما أنزل متعدداً لا شيئاً واحداً كان الأحرى أن يعبر عنه ب(نزلنا) بحسب شحور، ولكن جاء التعبير القرآني مخالفاً لما قرره شحور، وفي هذا نقض لما ذهب إليه.

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. طريقة شحور في تقسيم القرآن الكريم طريقةً محدثةً باطلة؛ وذلك لتعارضها مع التقسيم القرآنية، واللغة، والأصول، والعقيدة.
2. تقسيم شحور تجعل جزءاً من القرآن الكريم معجزاً، في حين تنفي الإعجاز عن الجزء الآخر، وهي بذلك تجعل القرآن عضين، ولذلك فهي تقسيم باطلة كذلك من هذا الوجه.
3. بطلان زعم شحور بأن الكتاب لا يوجد فيه آياتٌ محكماتٌ بيّناتٌ لا يدخلها نسخ، ولا تأويل.
4. أن تقسيمه أفضت إلى إلغاء معنى النبوة والرّسالة، وفي ذلك من الانحراف ما فيه.
5. أن (نزل) و(أنزل) أفعالٌ ثلاثيةٌ مزيدةٌ على وزن (فعل) و(أفعل)، وأن لهذه الصيغ معاني عدّة؛ منها التّعديّة، والتّنجيم أو التّكثير.
6. أن شحوراً ليس من أهل اللّغة ولا التّفسير، وأن أقواله في القرآن صادرةً عن جهلٍ، وهوى، واتباع لدعاة الحداثة الذين يدعون إلى جعل قراءة القرآن مفتوحةً دون قيدٍ أو شرطٍ، فالقرآن صالحٌ لأن يفهم وفق كلّ ظرفٍ وزمانٍ؛ وذلك خدمةً لأجنداتٍ خارجيةٍ خبيثةٍ، تخدم أعداء الدين.
7. أن شحوراً لم يوجه (نزل) و(أنزل) وفق دلالتهما اللّغوية، ولا وفق القواعد الصّرفية، ولا وفق القراءات المتواترة فيهما؛ إنّما وجه كلّ شيءٍ وفق أيديولوجيته الخاصّة المنحرفة.
8. أن (أنزل)، و(نزل) لغتان بالمعنى ذاته كما ذهب إليه أبو حيّان، وأنّ اللّبنية الصّرفية لا تتغيّر في المعنى، وأنّ المراد من الرّيادة فيهما التّعديّة، وذلك إذا كان الفعل الثلاثي المجرد لازماً، أمّا إذا كان متعدياً فيفيد بالإضافة إليها التّكثير.
9. أن شحوراً لا يدرك حقيقة العقل ودوره في عالم الغيب ولا عالم الحسّ والمشاهدة على الوجه الدقيق، بحيث يُعمله أحياناً في عالم الغيب ليدرك حقيقته، وما هو بفاعل، في حين يُبطل عمله فيما هو من عالم الحسّ القابل للعقل والإدراك، وقد كان عليه عكس ذلك.
10. لم يتبع شحور المنهج العلميّ فيما ذهب إليه في فصل "الإنزال والتّنزيل"، على الرغم من محاولة إضافته صفة العلميّة على افتراضاته وتصوّراته، وممّا يؤكّد ذلك عدم توثيقه للمعلومات التي استفادها من غيره.

*الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: يوجد توافق بين المؤلفين.

*توافر البيانات والمواد: متوفرة.

*مساهمة المؤلفين: يوجد مساهمة مشتركة بين المؤلف الأول والثاني في جمع البيانات والكتابة والصياغة والتصنيف أما المؤلف المراسل فهو د. عودة عبد الله

*تضارب المصالح: لا يوجد

*التمويل: لا يوجد

المصادر والمراجع

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (1987). *صحيح البخاري*، ط3. تحقيق: مصطفى البغا، دار ابن كثير: بيروت.
- البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي. (1999). *معالم التنزيل في تفسير القرآن*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي. (1988). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1.
- التل، عادل. (1995). *النزعة المادية في العالم الإسلامي*، ط1.
- ابن الجزري، محمد. (1995). *النشر في القراءات العشر*، تحقيق: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- الجصاص، أحمد بن علي الرازي الحنفي. (1994). *الفصول في الأصول*، ط2، وزارة الأوقاف الكويتية.
- حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني. (1997). *التحريف المعاصر في الدين تسلل في الأنفاق بعد السقوط في الأعماق*، دار القلم: دمشق، ط1.
- الحملوي، أحمد بن محمد. (1990). *شذا العرف في فن الصرف*، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد الرياض.
- حوّي، سعيد. (2003). *الأساس في التفسير*، دار السلام: القاهرة، ط6.
- أبو حيان، محمد. (2001-). *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر: بيروت.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. (1999). *مفاتيح الغيب*، ط3، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل. (1991). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان داودي، دار العلم الدار الشامية: دمشق.
- الزجاج: إبراهيم بن سهل. (1988). *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل شليبي، عالم الكتب: بيروت، ط1.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (1986)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، دار الكتاب العربي: بيروت.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن. (1997). *حجة القراءات*، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة: لبنان، ط5.
- السبتي، خالد بن عثمان. (1994). *قواعد التفسير جمعاً ودراسة*، دار ابن عفان.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (2000). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1.
- السمين الحلبي، أحمد. (1998). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم: دمشق.
- السوافة، سكينه عبد الكريم. (2008). *معاني زيادات الأفعال في القرآن الكريم*، رسالة ماجستير: جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، إشراف: جزاء المصاروة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988)، *الكتاب*، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط3.
- شحرور، محمد. (1990). *الكتاب والقرآن، الأهالي للطباعة والنشر: دمشق*.
- الشنقيطي، محمد الأمين. (2019). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، دار عطاءات العلم (الرياض)، ودار ابن حزم (بيروت)، ط5.
- الشواف، منير محمد طاهر. (1993). *تهافت القراءة المعاصرة، الشواف للنشر والدراسات*، ط1.
- الشوكاني، محمد عبد الله اليمني. (1993). *فتح القدير*، دار ابن كثير: دمشق، ط1.
- الصيداوي، يوسف. (2011). *بيضة الديك نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن*، المطبعة التعاونية.
- ابن عاشور، محمد. (1984). *التحرير والتنوير*، الدار التونسية للنشر: تونس.
- عبد الله، محمد حسين. (1992). *الواضح في أصول الفقه*، عمان.

- عزيزي، مصطفى. (2018). *قياس الغائب على الشاهد قيمته المعرفية وتطبيقاته العقدية*، بحث منشور: مج الدليل، 4ع.
- ابن عطية، عبد الحق. (2001). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
- عفانة، جواد. (1994). *القرآن وأوهام القراءة المعاصرة*، عمان: دار البشير.
- الغزالي، محمد بن محمد الطوسي. (1993). *المستصفى*، تحقيق: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1.
- الغلابيني، مصطفى. (1996). *جامع الدروس العربية*، المكتبة العصرية: بيروت، ط31.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين. (1979). *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن الفراء. (1990). *العدة في أصول الفقه*. ط2. تحقيق: أحمد المبارك.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي أبو الفداء. (1999). *تفسير القرآن العظيم*، ط2، تحقيق: سامي سلامة: دار طيبة.
- الماوردي، علي بن محمد. (1994). *أعلام النبوة*، دار النفائس: بيروت، تحقيق: خالد العك، ط1.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي. (1980). *كتاب السبعة في القراءات*، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف: مصر، ط2.
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. (1999). *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن مفلح، محمد المقدسي الحنبلي. (1999). *أصول الفقه*، تحقيق: فهد السدحان، مكتبة العبيكان، ط1.
- النسفي، عبد الله بن أحمد. (1998). *مدارك التنزيل وحقائق التأويل*، تحقيق: يوسف بدوي، دار الكلم الطيب: بيروت، ط1.

References

- Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Ju'fi. (1987). *Sahih al-Bukhari*, 3rd ed., edited by Mustafa al-Bughā, Dar Ibn Kathir: Beirut.

- Al-Baghawi, al-Husayn ibn Mas'ud al-Shafi'i. (1999). *Ma'alim al-Tanzil fi Tafsir al-Quran*, edited by Abdul Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi: Beirut, 1st ed.
- Al-Baydawi, Abdullah ibn Omar al-Shirazi. (1988). *Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil*, edited by Muhammad al-Mar'ashli, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi: Beirut, 1st ed.
- Al-Tal, Adel. (1995). *Al-Naz'ah al-Madiyyah fi al-'Alam al-Islami*, 1st ed.
- Ibn al-Jazari, Muhammad. (1995). *Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr*, edited by Ali al-Dabab, Al-Matba'ah al-Tijariyyah al-Kubra.
- Al-Jassas, Ahmad ibn Ali al-Razi al-Hanafi (1994). *Al-Fusul fi al-Usul*, 2nd ed., Ministry of Awqaf, Kuwait.
- Habnakah, Abdul Rahman Hasan al-Midani. (1997). *Al-Tahrif al-Mu'asir fi al-Din Tasil fi al-Anfaq Ba'd al-Suqut fi al-A'maq*, Dar al-Qalam: Damascus, 1st ed.
- Al-Hamlaawi, Ahmad ibn Muhammad. (1990). *Shadh al-'Urf fi Fan al-Sarf*, edited by Nasr Allah Abdul Rahman, Maktabat al-Rushd: Riyadh.
- Huwa, Sa'id. (2003). *Al-Asas fi al-Tafsir*, Dar al-Salam: Cairo, 6th ed.
- Abu Hayyan, Muhammad. (2001-). *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir*, edited by Sidqi Jamil, Dar al-Fikr: Beirut.
- Al-Razi, Fakhr al-Din Muhammad ibn Omar. (1999). *Mafatih al-Ghayb*, 3rd ed., Dar Ihya' al-Turath al-Arabi: Beirut.
- Al-Raghib al-Isfahani, al-Husayn ibn Muhammad ibn al-Mufaddal. (1991). *Al-Mufradat fi Gharib al-Quran*, edited by Safwan Dawoodi, Dar al-'Ilm li al-Malayin: Damascus.
- Al-Zajjaj, Ibrahim ibn Sahl. (1988). *Ma'ani al-Quran wa I'rabuh*, edited by Abdul Jalil Shalabi, Alam al-Kutub: Beirut, 1st ed.
- Al-Zamakhshari, Jar Allah Mahmoud ibn Omar. (1986). *Al-Kashaf'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil*, Dar al-Kitab al-Arabi: Beirut.

- Ibn Zanjalah, Abdul Rahman. (1997). *Hujjat al-Qira'at*, edited by Said al-Afghani, Maktabat al-Risalah: Lebanon, 5th ed.
- Al-Sabt, Khalid ibn Othman. (1994). *Qawa'id al-Tafsir Jam'an wa Dirasah*, Dar Ibn 'Afan.
- Al-Sa'di, Abdul Rahman ibn Nasser. (2000). *Tayseer al-Karim al-Rahman fi Tafsir Kalam al-Manan*, edited by Abdul Rahman al-Luhayq, Maktabat al-Risalah, 1st ed.
- Al-Samin al-Halabi, Ahmad. (1998). *Al-Durr al-Masun fi 'Ulum al-Kitab al-Maknun*, edited by Ahmad al-Kharat, Dar al-Qalam: Damascus.
- Al-Sawalqa, Sakina Abdul Karim. (2008). *Ma'ani Ziyadat al-Af'al fi al-Quran al-Karim*, Master's Thesis: University of Mu'tah, Department of Arabic Language and Literature, supervised by Jaza' al-Masarwah.
- Sibawayh, Amr ibn Osman. (1988). *Al-Kitab*, edited by Abdul Salam Harun, Maktabat al-Khanji: Cairo, 3rd ed.
- Shahrour, Muhammad. (1990). *Al-Kitab wa al-Quran*, Al-Ahali for Printing and Publishing: Damascus.
- Al-Shanqiti, Muhammad al-Amin. (2019). *Adwa' al-Bayan fi Izhah al-Quran bi al-Quran*, Dar At'at al-'Ilm (Riyadh) and Dar Ibn Hazm (Beirut), 5th ed.
- Al-Shawaf, Munir Muhammad Taha. (1993). *Tahafut al-Qira'ah al-Mu'asirah*, Al-Shawaf for Publishing and Studies, 1st ed.
- Al-Shawkani, Muhammad Abdullah al-Yamani. (1993). *Fath al-Qadir*, Dar Ibn Kathir: Damascus, 1st ed.
- Al-Sidawi, Yusuf. (2011). *Baydat al-Dik: Naqd Lugawi li Kitab al-Kitab wa al-Quran*, Al-Matba'ah al-Ta'awuniyyah.
- Ibn Ashour, Muhammad. (1984). *Al-Tahrir wa al-Tanwir*, Dar al-Tunisiyyah lil Nashr: Tunis.
- Abdullah, Muhammad Hussein. (1992). *Al-Wadih fi Usul al-Fiqh*, Amman.

- Azizi, Mustafa. (2018). *Qiyas al-Ghayib 'ala al-Shahid: Qimatu al-Ma'rifah wa Tatbiqatuh al-'Aqdiyyah*, Published Research: Majallat al-Daleel, Issue 4.
- Ibn Attiyah, Abdul Haq. (2001). *Al-Muhrir al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz*, edited by Abdul Salam Abdul Shafi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed.
- Afaneh, Jawad. (1994). *Al-Quran wa Awham al-Qira'ah al-Mu'asirah*, Amman: Dar al-Bashir.
- Al-Ghazali, Muhammad ibn Muhammad al-Tusi. (1993). *Al-Mustasfa*, edited by Muhammad Abdul Shafi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st ed.
- Al-Ghalayini, Mustafa. (1996). *Jami' al-Durus al-Arabiyyah*, Al-Maktabah al-Asriyyah: Beirut, 31st ed.
- Ibn Faris, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya, Abu al-Husayn. (1979). *Mu'jam Maqayis al-Lughah*, edited by Abdul Salam Harun, Dar al-Fikr.
- Al-Qadi Abu Ya'la, Muhammad ibn al-Husayn ibn al-Farra'. (1990). *Al-'Iddah fi Usul al-Fiqh*, 2nd ed., edited by Ahmad al-Mubarak.
- Ibn Kathir, Ismail ibn Umar al-Qurashi al-Dimashqi Abu al-Fida'. (1999). *Tafsir al-Quran al-'Azim*, 2nd ed., edited by Sami Salama, Dar Taybah.
- Al-Mawardi, Ali ibn Muhammad. (1994). *A'lam al-Nubuwwah*, Dar al-Nafa'is: Beirut, edited by Khalid al-Ak, 1st ed.
- Ibn Majah, Ahmad ibn Musa al-Tamimi. (1980-). *Kitab al-Sab'ah fi al-Qira'at*, edited by Shawqi Dayf, Dar al-Ma'arif: Egypt, 2nd ed.
- Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri al-Nisaburi. (1999). *Sahih Muslim*, edited by Muhammad Fuwad Abdul-Baqi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi: Beirut.
- Ibn Muflih, Muhammad al-Maqdisi al-Hanbali. (1999). *Usul al-Fiqh*, edited by Fahd al-Sadhan, Maktabat al-Obeikan,